صَوْمِ النبي ﷺ في ضوء الشمائل المحمدية للإمام الترمذي: دراسة وتحقيق لباب ما جاء في صَوْمِ رسول الله ﷺ من خلال شرح الإمام محمد بن صلاح اللاري

The Fasting of the Prophet (PBUH) in the Light of Al-Shamāʾil Al-Muḥammadiyya by Imam Al-Tirmidhī: A Critical Study and Textual Verification of the Chapter on the Fasting of the Messenger of Allah (PBUH) through the Commentary of Imam Muḥammad ibn Ṣalāḥ Al-Lārī

مناف جامع علي محمد: باحث دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء، اليمن.

Manaf Gamea Ali Mohammed: PhD Researcher, Department of Islamic Studies, Faculty of Arts and Humanities, Sana'a University, Yemen.

Email: alwardd1982@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i8.2038

تاريخ الاستلام: 2026-06-17 تاريخ القبول: 2026-07-15 تاريخ النشر 2026-08-01

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسةً وتحقيقًا لباب "ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم" من كتاب الشمائل المحمدية للإمام أبي عيسى الترمذي، مع شرح العلامة محمد بن صلاح بن جلال اللاري. وتكمن مشكلة البحث في غياب الدراسة العلمية الأكاديمية المحقَّقة لهذا الشرح النفيس، الذي يُعَدُّ من مصادر التراث الإسلامي التي تحتاج إلى إحياء وتوثيق. هدفت الدراسة إلى التعريف بالإمام الترمذي وكتابه الشمائل، والتعريف بالشارح اللاري وآثاره العلمية، وبيان المفهوم اللغوي والشرعي للصيام، وإجراء دراسة تحليلية وتحقيق علمي لأحاديث الباب الستة عشر، مع ضبط نصوصها وتخريجها والحكم عليها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بالأعلام والمصادر، والمنهج التحقيقي النقدي في التعامل مع نصوص الشرح. وتوصَّل البحث إلى إثبات المكانة العلمية الرفيعة للاري، وعمق منهجه الحديثي والفقهي، وإبراز أهمية الشمائل المحمدية مرجعًا لا غنى عنه في معرفة هَدْي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام.

الكلمات المفتاحية: الشمائل المحمدية، الإمام الترمذي، محمد بن صلاح اللاري، صوم النبي ﷺ، تحقيق المخطوطات، تخريج الأحاديث، شرح الشمائل، الهدي النبوي، المنهج التحقيقي النقدي، التراث الإسلامي.

Abstract:

This study presents a scholarly investigation and critical edition of the chapter "What Has Been Narrated about the Fasting of the Prophet ﷺ" from Imam al-Tirmidhi's celebrated work Al-Shama'il al-Muhammadiyyah, alongside the commentary of the scholar Muhammad ibn Salah ibn Jalal al-Lari. The core problem addressed is the absence of rigorous academic study dedicated to this valuable commentary, which constitutes a significant part of the Islamic intellectual heritage in need of documentation and revival. The study aims to introduce Imam al-Tirmidhi and his seminal work, present the scholarly biography of al-Lari, clarify the linguistic and juristic definition of fasting, and conduct a textual investigation of the sixteen hadiths contained in the chapter, including attribution, textual verification, and legal rulings. The research employs a descriptive-analytical methodology for biographical and bibliographical sections, and a critical-textual approach for the commentary investigation. The study concludes that al-Lari possessed profound expertise in hadith sciences and jurisprudence, and that Al-Shama'il al-Muhammadiyyah remains an indispensable reference for understanding the prophetic practice of fasting.

Keywords: Al-Shamā'il al-Muḥammadiyya (The Prophetic Qualities), Imam Abū 'Īsā al-Tirmidhī, Muḥammad ibn Ṣalāḥ al-Lārī, Fasting of the Prophet (PBUH), Critical Edition / Manuscript Editing, Ḥadīth Authentication (Takhrīj), Commentary on Al-Shamā'il, Prophetic Conduct (Hady), Critical-Investigative Methodology, Islamic Heritage.

المقدمة:

يمثّل كتاب الشمائل المحمدية للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي أحد أنفس الروافد في السنّة النبوية المطهّرة، إذ أفرده مؤلفه لجمع ما يتعلق بصفات النبي صلى الله عليه وسلم الخَلقية والخُلُقية وهَدْيه في شتى شؤون حياته، من مأكله ومشربه ولباسه وصلاته وصيامه وضحكه وتبسّمه، فكان بحق موسوعة جامعة لسيرته العملية اليومية التي لا تقل أهمية عن سيرته الغزوية والدعوية. وقد تصدّى العلّامة الشيخ محمد بن صلاح بن جلال اللاري لشرح هذا الكتاب فأبدع وأجاد، وكشف عن أسراره اللغوية والحديثية والفقهية بأسلوب علمي رصين يعكس سعةَ اطّلاعه وعمقَ معرفته، جامعًا بين دقة اللغوي وتحقيق المحدّث وفقه الفقيه، بما جعل شرحه من أوعب الشروح على هذا الكتاب وأدقّها تناولًا لمسائله.

وينبثق هذا البحث من حاجة ماسّة إلى إحياء هذا الإرث العلمي وتحقيقه وإخراجه في صورة أكاديمية موثّقة تُسهم في إثراء المكتبة الإسلامية وتقريب هذا التراث النفيس إلى الدارسين والباحثين المعاصرين، لا سيما أن المخطوطات التي تحمل هذا الشرح لا تزال حبيسة خزائن المكتبات لم تخرج بعد إلى النور في صورة محققة تحقيقًا علميًّا يخدمها ويُبرز قيمتها. وقد وقع اختيار الباحث على باب ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الشرح؛ لما يمثله موضوع الصيام من أهمية عبادية وتشريعية بالغة، ولأن هذا الباب يشتمل على ستة عشر حديثًا نبويًّا شريفًا تضمّنت وصفًا دقيقًا لهَدْيه صلى الله عليه وسلم في أنواع الصيام من الفرض والنفل، وتحديد أيّامه وشهوره وكيفية مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها، وهي أحاديث تستحق دراسة متأنية تجمع بين التحقيق الحديثي والتحليل الفقهي واللغوي.

وقد جاء البحث في أربعة مباحث رئيسية؛ خُصِّص الأول للتعريف بالإمام الترمذي وكتابه، والثاني للتعريف بالشارح اللاري ومسيرته العلمية، والثالث لبيان تعريف الصيام لغةً وشرعًا، والرابع لإجراء الدراسة والتحقيق لأحاديث الباب الستة عشر، وقد أُفضي بكل ذلك إلى خاتمة جامعة للنتائج وتوصيات تخدم البحث العلمي في هذا الميدان، والله الموفّق والمعين، وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا به.

إشكالية البحث وأهدافه ومنهجيته:

أولاً: إشكالية البحث:

تتبلور مشكلة هذا البحث في جملة من الإشكاليات العلمية التي يسعى إلى معالجتها، أولها: أن شرح الإمام اللاري على كتاب الشمائل المحمدية يُعدّ من الآثار العلمية التي لم تحظَ بعناية كافية من الباحثين الأكاديميين من حيث التحقيق والتوثيق والدراسة، مما أفضى إلى بقاء هذا الكنز العلمي

النفيس حبيسَ المخطوطات بعيدًا عن الدارسين والمستفيدين، على الرغم مما يحمله من فوائد حديثية وفقهية ولغوية جليلة. وثانيها: الحاجة إلى استجلاء المنهجية التي اعتمدها الشارح اللاري في التعامل مع أحاديث الشمائل من حيث الشرح والتحليل اللغوي والفقهي والحديثي، وتبيان مدى توافقها مع مناهج أهل العلم من المحدّثين والفقهاء المتقدمين والمتأخرين. وثالثها: غياب دراسة شاملة توثّق الأحاديث الواردة في باب ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم على رواتها ودرجة صحتها، في ضوء معايير علم الحديث الحديثة والمناهج المعتمدة في التحقيق. ورابعها: الحاجة إلى تسليط الضوء على شخصية الإمام اللاري العلمية، إذ لا تزال ترجمته وآثاره العلمية غير موثّقة توثيقًا كافيًا في الدراسات الأكاديمية المعاصرة، على الرغم من مكانته الرفيعة في علوم الحديث والفقه والتفسير والعلوم العقلية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما المنهجية العلمية التي اعتمدها الإمام اللاري في شرحه لأحاديث صوم النبي صلى الله عليه وسلم الواردة في كتاب الشمائل المحمدية، وما القيمة العلمية والمعرفية لهذا الشرح في ضوء المعايير الأكاديمية المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما درجة صحة أحاديث هذا الباب وما الحكم عليها من حيث القبول والرد؟
- وكيف وفّق الشارح بين الأحاديث التي يبدو بينها تعارض ظاهر؟
- وما أبرز الفوائد الفقهية واللغوية التي استخرجها من هذه الأحاديث؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: التعريف بالإمام الترمذي رحمه الله من حيث نسبه ومولده ووفاته، وإبراز مكانته العلمية وثناء أئمة الحديث عليه، مع التعريف بكتابه الشمائل المحمدية وبيان أهميته ومنزلته بين كتب السنة النبوية. وتوثيق ترجمة العلّامة محمد بن صلاح بن جلال اللاري رحمه الله وإبراز مسيرته العلمية ورحلاته في طلب العلم وآثاره العلمية المتنوعة بين التفسير والحديث والفقه والعقيدة واللغة. وبيان مفهوم الصيام لغةً وشرعًا، والتعريف بأنواعه وفضائله استنادًا إلى الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهّرة. وتحقيق أحاديث باب ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم الستة عشر حديثًا، من خلال ضبط نصوصها ودراسة أسانيدها وتخريجها من مصادرها الأصيلة والحكم على درجتها من حيث الصحة والضعف. والكشف عن المنهج العلمي الذي اعتمده الإمام اللاري في شرحه للأحاديث من الجوانب اللغوية والإعرابية والبيانية والحديثية والفقهية، وبيان مدى توافقه مع مناهج علماء الحديث والفقه. وإبراز

الفوائد الفقهية والحديثية المستنبطة من أحاديث الباب، والمسائل الخلافية التي تضمّنها شرح اللاري مع بيان مواقف أئمة الفقه الإسلامي منها.

ثالثًا: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة جملةً من المناهج العلمية المتكاملة المتعارف عليها في البحث الأكاديمي الإسلامي، وهي: المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتُمد هذا المنهج في التعريف بالإمام الترمذي وكتابه الشمائل المحمدية، وفي التعريف بالشارح اللاري ومسيرته العلمية وآثاره المؤلَّفة، كما اعتُمد في وصف منهجية الشارح في الشرح وتحليل أسلوبه واستجلاء منهجه العلمي من خلال عيّنات ممثّلة من شرحه. والمنهج التحقيقي النقدي، وقد طُبِّق هذا المنهج في مرحلة التحقيق العلمي للأحاديث والنصوص، ويشمل: مقابلة النسخ الخطية وضبط نصوصها وتصويب ما وقع فيها من أخطاء، وتخريج الأحاديث من مصادرها الأصيلة كالكتب التسعة وغيرها، والحكم على الأسانيد من خلال الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل وتراجم الرواة، والموازنة بين الروايات المختلفة وترجيح الأصح منها. والمنهج الاستنباطي، وقد استُخدم هذا المنهج في استخراج الفوائد الفقهية والحديثية والإجابة عن الإشكالات الواردة على الأحاديث، من خلال الرجوع إلى أقوال الأئمة وشروح الحديث المعتمدة، كما اعتُمد في الكشف عن طريقة اللاري في التوفيق بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا. أما أدوات البحث فاشتملت على ما يأتي: مخطوطة شرح اللاري على الشمائل المحمدية بنسختيها المتاحتين، وكتب صحاح الحديث ومسانيده وسننه، وكتب التراجم وعلوم الرجال، وكتب الفقه المقارن، والمراجع الأكاديمية المعاصرة المتعلقة بمنهج التحقيق والدراسة.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في محورين رئيسيين: أولهما الأهمية العلمية النظرية، وتتمثل في إحياء تراث الإمام اللاري الحديثي المخطوط وإخراجه إلى الدارسين في صورة محقَّقة موثَّقة، مما يُسهم في إثراء المكتبة الإسلامية وسدّ فراغ معرفي واضح، وفي إثراء مكتبة الشروح على كتاب الشمائل المحمدية بدراسة أكاديمية تُقدّم الشرح الذي خصّه اللاري لهذا الباب في ضوء المعايير الأكاديمية المعاصرة، وفي الإسهام في توثيق منهجية علماء القرن العاشر الهجري في التعامل مع الحديث النبوي وأصول الشرح والتحقيق. وثانيهما الأهمية العملية التطبيقية، وتتمثل في تزويد المسلمين بفهم عميق لهَدي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام مستمَدٍّ من أحاديث مخرَّجة ومحكوم عليها بالمعايير العلمية الدقيقة، وفي تقديم مرجع علمي يُفيد المتخصصين في علوم الحديث والفقه والسيرة في دراساتهم المتعلقة بالصيام ومسائله الشرعية.

خامساً: حدود الدراسة:

تتحدد في الجوانب الآتية: الحدود الموضوعية، إذ اقتصرت الدراسة على باب واحد من أبواب كتاب الشمائل المحمدية، وهو باب ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يشتمل على ستة عشر حديثًا، مع شرح الإمام اللاري لهذا الباب دون سائر أبواب الكتاب. والحدود الزمانية، إذ تمتد من عصر الإمام الترمذي في القرن الثالث الهجري إلى عصر الإمام اللاري في القرن العاشر الهجري، أما الدراسات النقدية والأحكام على الرواة فتمتد لتشمل جميع العصور الإسلامية التي ترجمت لرواة أحاديث الباب. والحدود المكانية، إذ انتشر التراث المدروس عبر رقعة جغرافية واسعة امتدت من ترمذ مسقط رأس الإمام الترمذي إلى لار وحلب وآمد التي جمع فيها الإمام اللاري علمه ورحلاته.

المبحث الأول: التعريف بالمصنف أبي عيسى الترمذي وكتابه الشمائل المحمدية:

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ومولده:

هو الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن السلمي[1]، البُوغيّ نسبةً إلى بُوغ وهي قرية من قرى الترمذ على ستة فراسخ منها، التّرمِذيّ نسبةً إلى مدينة ترمذ الواقعة على نهر بلخ، وقد اختُلف في ضبط هذه النسبة بين فتح التاء والميم وضمهما وكسرهما، وذكر الإمام الذهبي أن أهل المعرفة يضمون التاء والميم، وأن المتداول على لسان أهلها فتح التاء وكسر الميم[2]. ولُقّب بالضّرير؛ إذ اختُلف في سبب ذلك، فقيل :ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابته العلم[3]. وكنيته أبو عيسى . وقد ولد رحمه الله في حدود سنة عشر ومائتين للهجرة،[4] وهو ما يجعل نشأته العلمية معاصرة لعصر ازدهار حركة التدوين الحديثي وجمع السنن، مما هيّأ له أسباب النبوغ والتميز في هذا الميدان.

ثانيًا: شيوخه وتلامذته وثناء العلماء عليه:

كان الإمام الترمذي واسع الرحلة كثير السماع من أئمة الحديث في عصره؛ قال الحافظ المزي وهو يبين كثرة شيوخه: سمع خلقًا كثيرًا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم[5]. ومن أبرز

[1] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٧٠؛ المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٢٥٠. وقد اختُلف في اسم جده الأعلى بين سورة والسكن كما تقدم بيانه في المتن أعلاه.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج٦، ص٦١٧. قال ابن السمعاني: وأهل المعرفة يضمون التاء والميم، والمتداول على لسان أهلها فتح التاء وكسر الميم.

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٧٠. وقد ذكر الذهبي أن الأصح أنه أضرّ بعد رحلته العلمية لا أنه ولد أعمى كما زعم بعضهم.

[4] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٧١.

[5] المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٢٥١.

شيوخه: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، وأبو مصعب الزهري، وبشر بن معاذ العقدي، وأبو كريب، وعلي بن حجر، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن أبان المستملي، ونصر بن علي، وهناد بن السري، ويحيى بن أكثم[1]. وهذا التنوع الجغرافي والعلمي في مشيخته أكسبه سعة اطلاع نادرة أهّلته لجمع ما تفرق من الروايات في مصنفاته. أما تلامذته فكثرون، منهم: أحمد بن يوسف النسفي، وأبو الحارث أسد بن حمدويه، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي، ومحمود بن نمير وابنه محمد بن محمود، ومحمد بن مكي بن فوج، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفيون، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي وآخرون كثيرون حملوا عنه علمه ونشروه في الآفاق[2].

وقد أثنى العلماء على الإمام الترمذي ثناءً عاطرًا يعكس مكانته الرفيعة بين أئمة الحديث؛ فقال عنه الإمام ابن حبان: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر[3]. وقال الإمام أبو يعلى الخليلي: ثقة، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل، مشهور بالأمانة والعلم[4]. وقال الإمام الذهبي: صاحب الجامع ثقة مجمع عليه[5]. وقال الإمام ابن كثير :هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه[6]. وقال الحافظ ابن حجر: أحد الأئمة الأعلام[7]. وهذه الشهادات المتضافرة من كبار أئمة الجرح والتعديل تدل دلالة قاطعة على رسوخ قدمه في علم الحديث، وعلى أن جامعه ومصنفاته الأخرى كالشمائل المحمدية تحظى بثقة العلماء واعتمادهم عليها.

ثالثًا: التعريف بكتابه الشمائل المحمدية:

اختلف العلماء في تسمية كتاب الإمام الترمذي رحمه الله، وسبب ذلك عدم تسميته لكتابه في مقدمته أو في تصانيفه الأخرى، فذهب بعضهم إلى تسميته شمائل النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما سمّاه به الإمام الذهبي،[8] وذهب آخرون إلى تسميته الشمائل النبوية، وهذا ما سمّاه به الإمام

[1] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٧١. وقد عدّ المزي شيوخه من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين جميعًا.

[2] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٣٨٧. وقد عدّد المزي جملة من تلاميذه ممن حملوا عنه الجامع ونشروه في الأمصار.

[3] ابن حبان، الثقات، ج٩، ص١٥٣.

[4] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٣، ص٩٠٤.

[5] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٣، ص٦٧٨.

[6] ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص٦٤٧.

[7] ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص٣٧١. وهذه الشهادات المتضافرة من كبار أئمة الجرح والتعديل تؤكد رسوخ إمامته في هذا الفن.

[8] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج٩، ص١٩٦.

السخاوي،[1] فيما ذهب فريق ثالث إلى تسميته الشمائل المحمدية، وهذا ما اختاره الباجوري[2]. والذي اختاره الإمام اللاري رحمه الله هو القول الأول، فقال في مقدمة شرحه ما معناه: إنه كتب شرحًا على شمائل النبي صلى الله عليه وسلم الذي جمعه الإمام أبو عيسى الترمذي.

أما عن نسبة الكتاب للإمام الترمذي فهذا أمر لا شك فيه ولا ريب، ومما يدل على هذا: اتفاق العلماء من أصحاب التراجم والفهارس والأثبات على نسبته له، ونقلُ العلماء منه وشروحهم له واستفادتهم منه، واهتمامهم بالكتاب سماعًا وإسماعًا، ورواية ونقلًا، وهذا كثير أكثر من أن يحصر، فضلًا عن النص على نسبته للمؤلف على طرر النسخ الخطيّة للكتاب[3]. وقد أثنى العلماء رحمهم الله تعالى على كتاب الإمام الترمذي وتتابعوا على ذلك جيلًا بعد جيل، وقرنًا بعد قرن؛ فقال الإمام ابن كثير أثناء كلامه على شمائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم :قد صنّف الناس في هذا قديمًا وحديثًا كتبًا كثيرة مفردة وغير مفردة، ومن أحسن من جمع في ذلك فأجاد وأفاد الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أفرد في هذا المعنى كتابه المشهور بالشمائل، ولنا به سماع متصل إليه[4]. وقال الشيخ علي القاري :ومن أحسن ما صُنِّف في شمائله وأخلاقه صلى الله عليه وسلم كتاب الترمذي المختصر الجامع في سيره على الوجه الأتم، بحيث إن مطالع هذا الكتاب كأنه يطالع طلعة ذلك الجناب، ويرى محاسنه الشريفة في كل باب[5]. وقال الشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري: كتاب الشمائل للإمام الترمذي كتاب وحيد في بابه، فريد في ترتيبه واستيعابه، حتى عُدّ ذلك الكتاب من المواهب، وطار في المشارق والمغارب[6].

ومن حيث المنهج، فقد سار الإمام الترمذي في تصنيف كتابه على طريقة المحدثين في جمع الأحاديث تحت أبواب موضوعية جامعة، فقسّم الكتاب إلى أبواب متعددة تناول فيها صفاته الخَلقية صلى الله عليه وسلم كشكله وشيبه وخاتم نبوته، ثم انتقل إلى صفاته الخُلُقية كحيائه وتواضعه وحلمه، ثم تناول هَديه في عباداته المختلفة من صلاة وصيام وذكر، وباب الصيام الذي هو موضوع هذه الدراسة يقع في هذا القسم الأخير من الكتاب، وقد اعتنى الترمذي في إيراد أحاديثه بذكر الأسانيد كاملة على عادة المحدثين المتقدمين، مما يسّر على الشراح اللاحقين ومنهم اللاري مهمة التخريج والحكم على الأحاديث.

---

[1] السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ج١، ص٢٥٢.

[2] الردادي، المدخل إلى علم الشمائل المحمدية، ص٣٨. وقد نقل الردادي أن الباجوري سمّى شرحه المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية.

[3] الردادي، المدخل إلى علم الشمائل المحمدية، ص٣٩.

[4] ابن كثير، البداية والنهاية، ج٨، ص٣٨٥.

[5] القاري، جمع الوسائل في شرح الشمائل، ج١، ص٢.

[6] الباجوري، المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، ص٧.

ويتّضح من هذه الشهادات المتراكمة عبر القرون أن كتاب الشمائل المحمدية قد حظي بمكانة فريدة بين كتب السنة النبوية؛ إذ لم يقتصر على جمع الأحاديث المتعلقة بالسيرة النبوية العملية فحسب، بل تميّز بمنهجية دقيقة في الترتيب والتبويب جعلته مرجعًا لا غنى عنه لكل من أراد التعرف على هَدي النبي صلى الله عليه وسلم في تفاصيل حياته اليومية، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام العلماء اللاحقين لشرحه والتعليق عليه واستخراج فوائده الحديثية والفقهية واللغوية، ومن أبرز هؤلاء الشراح الإمام اللاري موضوع الدراسة.

المبحث الثاني: التعريف بالشارح محمد بن صلاح بن جلال اللاري:

أولاً: اسمه ومولده ونسبه ولقبه:

هو محمد بن صلاح بن جلال بن كمال الملتوي الأنصاري السعدي العبادي الشافعي .ولد في مدينة لار، وهي مدينة تقع بين الهند وشيراز، ولهذا نُسب إليها لأنها مكان ولادته ونشأته،[1] وحاليًا هي مدينة كبيرة تقع في جنوب غرب إيران .وقد لُقّب واشتهر بمُصلح الدين اللاري،[2] وهو اللقب الذي غلب عليه في كتب التراجم والطبقات حتى صار عَلَمًا عليه، وهو دليل على المكانة العلمية والدينية الرفيعة التي بلغها في عصره، إذ جرت عادة العلماء في تلك الحقبة على تلقيب أعلامهم بألقاب تدل على مكانتهم الدينية والفكرية.

ثانيًا: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته

نشأ الإمام اللاري في بيئة علمية خصبة وتلقى العلم عن والده رحمه الله الذي كان من علماء مدينة لار، وكذلك كان جده جلال الدين رحمه الله مفتيًا، وجد أبيه كمال الدين كان قاضيًا،[3] فهو من بيت علم ومن أسرة تحب العلم والعلماء؛ لهذا برز في العلم منذ نعومة أظفاره وصار يشار إليه بالبنان، وحاز على لقب من ألقابه المعروفة في بلده وهو مُلا،[4] وهو لقب يُطلق في تلك الديار على من بلغ رتبة عالية من العلم والفضل .وقد كانت هذه النشأة العلمية العريقة، المتوارثة أبًا عن جد، عاملًا حاسمًا في تكوينه المعرفي المبكر، إذ أتاحت له الاطلاع على أمهات الكتب والمصادر منذ صغره، ومهّدت له الطريق نحو التخصص العميق في علوم الحديث والفقه والتفسير.

---

[1] ابن شهبة، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج١٠، ص٥١٠؛ الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج٣، ص٥٤. وقد ذكر الزَّبيدي أن لار مدينة بفارس نُسب إليها جماعة من أهل العلم قبل اللاري وبعده.

[2] الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج٣، ص٥٤.

[3] الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج٣، ص٥٤؛ ابن شهبة، شذرات الذهب، ج٧، ص٥٤٩. وقد كان جد أبيه كمال الدين قاضيًا في بلده كما تقدم.

[4] الغزي، الكواكب السائرة، ج٣، ص٥٤.

ولم يكتفِ اللاري رحمه الله بما حصّله في بلده، بل رحل رحلات علمية موسّعة أثْرَت معارفه وربطته بشبكة واسعة من علماء عصره؛ فرحل من بلده إلى حلب سنة أربع وستين وتسعمائة للهجرة في تجارة، فأسفرت هذه الرحلة عن اكتسابه علومًا شتّى وتصنيفه مؤلفات متنوعة، ثم رحل إلى مكّة المكرمة، فحجّ وجاور فيها مدةً من الزمن يزداد فيها علمًا وقربًا من مصادر الوحي ومهبط الرسالة، ثم رجع من مكة إلى حلب فقطن بها مدةً، ثم رحل منها إلى آمد، وهي مدينة من كور الجزيرة تقع بين دجلة والموصل، وحلّت محلها ديار بكر الحديثة،[1] وذلك سنة سبع وستين وتسعمائة، وبقي فيها إلى أن توفاه الله تعالى. وهذه الرحلات المتعددة بين المشرق الإسلامي ومكة والشام كانت لها أعظم الأثر في تكوين شخصيته العلمية الموسوعية التي جمعت بين علوم شتّى، وأتاحت له اللقاء بكبار علماء عصره والاستفادة من مدارسهم المتنوعة.

ثالثًا: آثاره العلمية:

كان الإمام اللاري رحمه الله مشتغلًا بالتأليف على الدوام، ومشاركًا في أنواع متعددة من العلوم تدريسًا وتأليفًا، لهذا تنوعت كتبه ومؤلفاته تنوعًا لافتًا، فقد كتب في التفسير والعقيدة والفقه والحديث والمنطق والفلك والصرف واللغة، مما يدل على موسوعية معارفه وسعة اطلاعه؛ فمن أبرز مؤلفاته: شرح الأربعين النووية، الذي قال عنه حاجي خليفة: وهو أفضل ما دوّنوا في بيانها، والحق أنه بالنسبة إليه سائر الشروح كالأبدان الخالية عن الروح،[2] وهي شهادة بالغة الدلالة على تفوقه في هذا الميدان . وحاشية على بعض تفسير البيضاوي، وصفها حاجي خليفة بقوله: وهي إلى آخر الزهراوين، مشحونة بالمباحث الدقيقة،[3] مما يدل على عمق تناوله للمسائل التفسيرية. وشرح الإرشاد في فروع الشافعية لابن المقري اليمني، وهو من أهم كتب الفقه الشافعي التي حظيت بعناية الشراح، ومن ذلك شرح اللاري لها .وشرح شمائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم للإمام الترمذي، وهو موضوع هذه الدراسة. وكتاب مرشد الغناء في أمثلة البناء، وهو في علم الصرف، شرح فيه متن أمثلة البناء المنسوب لعالم من علماء القرن التاسع الهجري وهو الملا عبد الله الدتفزي،[4] وقد طُبع هذا الكتاب حديثًا بتحقيق علمي، مما يشير إلى استمرار الاهتمام بتراث اللاري حتى العصر الحاضر. وله مؤلفات أخرى كثيرة في فنون متفرقة تشهد لسعة باعه ورسوخ قدمه في مختلف العلوم الشرعية والعقلية.

---

[1] ابن شهبة، شذرات الذهب، ج١٠، ص٥١٠–٥١١؛ الغزي، الكواكب السائرة، ج٣، ص٥٦. وتُعرف آمد اليوم بديار بكر، وهي من كور الجزيرة الواقعة بين دجلة والموصل.

[2] خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج١، ص١.

[3] خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج١، ص١. ووصفها بأنها مشحونة بالمباحث الدقيقة إلى آخر الزهراوين.

[4] خليفة، كشف الظنون، ج١، ص١؛ الزركلي، الأعلام، ج٦، ص١٦٩.

رابعًا: أشهر شيوخه وتلاميذه ووفاته:

أخذ اللاري رحمه الله العلم عن عدد من كبار علماء عصره، فمن أشهر شيوخه: محمد بن أسعد الملقب جلال الدَّين الدواني، وهو الشافعي القاضي بإقليم فارس المذكور بالعلم الكثير، الذي تقدّم في العلوم لا سيما العقليات، وصنف الكثير من التصانيف منها شرح على شرح التجريد للطوسي، وقد عاش نحو تسعين سنة[1]. وأمير غياث الدين ابن أمير صدر الدين محمد الشيرازي، وهو الشيخ الفاضل الذي قرأ العلم على والده وولي الإفتاء في عهد غياث الدين بن محمود شاه البهمني .والبدر الغزي، وهو بدر الدّين أبو البركات محمد، الإمام العلّامة شيخ الإسلام بحر العلوم الذي بلغت تصانيفه مائة وبضعة عشر مصنّفًا،[2] من أشهرها التفاسير الثلاثة المشهورة .ومير كمال الدّين حُسَيْن تلميذ المولى المعروف جلال الملة والدين محمد الدواني.

أما تلاميذه فقد كان لهم شأن عظيم في نشر علمه؛ فمن أشهرهم :محمد بن عبد الملك البغدادي الحنفي، نزيل دمشق، الشيخ الإمام المحقق الذي كان من كبار العلماء خصوصًا في المعقولات، وله اليد الطولى في الكلام والمنطق والبيان والعربية[3]. وأمير آمد إسكندر باشا .والأمير همايون من ملوك الهند. والملك المؤيد المظفر مرزا شاه حسين السندي .والقاضي الشَّاعِر محمد بن سُلَيْمَان بن محمد الكيلاني. وهذا التنوع في مكانة تلاميذه بين العلماء والأمراء والقضاة يعكس مدى النفوذ العلمي والاجتماعي الذي بلغه الإمام اللاري في عصره، وسعة تأثيره الذي تجاوز حدود العلم المجرد إلى مخالطة أهل السياسة والحكم وتوجيههم[4].

وقد أجمع المؤرخون الذين ترجموا للعلامة اللاري أنه توفي في مدينة آمد في شهر ذِي الحجَّة سنة تسع وسبعين وتسعمائة،[5] وقد أناف عمره على سِتِّينَ سنة، تاركًا وراءه إرثًا علميًّا ضخمًا لا يزال إلى اليوم بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق والنشر، لا سيما شرحه على الشمائل المحمدية الذي يمثل موضوع هذا البحث.

---

[1] المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج٤، ص٣٢. وقد وصفه المحبي بأنه كان علّامة في الأصول والفقه، وله اليد الطولى في الكلام والمنطق.

[2] ابن شهبة، شذرات الذهب، ج١٠، ص٥١١، ص٥٩٣؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج٧، ص١٣٣. وقد بلغت تصانيف البدر الغزي بضعة عشر ومائة مصنّف كما ذكر مترجموه.

[3] طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، ص٤١٩.

[4] طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص٤١٩–٤٢٠؛ المحبي، خلاصة الأثر، ج٤، ص٣٢. وهذا التنوع في مكانة تلاميذه يعكس اتساع نفوذه العلمي في عصره.

[5] الغزي، الكواكب السائرة، ج٣، ص٥٦؛ طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص٤٢٠؛ الزركلي، الأعلام، ج٦، ص١٦٩. وقد أجمعوا على أن وفاته كانت في آمد سنة ٩٧٩ هـ.

المبحث الثالث: تعريف الصيام لغةً وشرعاً:

أولاً: تعريف الصيام لغةً:

يقال: صام يصوم صومًا وصيامًا، وهو في أصل اللغة مطلق الإمساك عن أي فعل كان، سواء أكان طعامًا أم شرابًا أم كلامًا أم حركةً. قال أبو عبيدة في تعريفه اللغوي: كلُّ ممسكٍ عن طعامٍ أو كلامٍ أو سيرٍ فهو صائِمٌ[1]. وهذا التعريف يُوسِّع دلالة اللفظ لتشمل كل صور الإمساك، لا الإمساك عن الطعام والشراب فحسب. وقد استُعمل اللفظ في القرآن الكريم بهذا المعنى العام، في قوله تعالى حكايةً عن مريم عليها السلام: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾، أي إمساكًا عن الكلام. وقال الجوهري في بيان استعمال آخر للفظ: "صامَ الفرسُ صَوْماً"، أي قام على غير اعتلافٍ، مستشهدًا بقول النابغة الذبياني[2]، وهذا الاستعمال يبيّن أن الإمساك في اللغة لا يختص بالإنسان بل يتعداه إلى غيره من ذوات الأرواح، وهو ما يؤكد سعة الدلالة اللغوية لهذا اللفظ قبل أن يخصَّه الشرع بمعنى محدد.

ثانيًا: تعريف الصيام شرعًا

لما جاء الشرع الحنيف خصّص هذا المعنى اللغوي العام بقيود معينة صار بها الصيام عبادةً ذات شروط وأركان محددة؛ قال الإمام النووي في تعريفه :إمساك مخصوص عن شيء مخصوص، في زمن مخصوص، من شخص مخصوص[3]. وهذا التعريف الجامع المانع يبيّن أركان الصيام الشرعي الأربعة: الإمساك، وصفته المخصوصة أي عن المفطرات، وزمانه المخصوص وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وفاعله المخصوص وهو المسلم المكلف الخالي من الموانع الشرعية .وقال الشيخ زكريا الأنصاري في تعريف مشابه: إمساك عن المفطر على وجه مخصوص[4]. وهذان التعريفان وإن اختلفا في التفصيل والإيجاز إلا أنهما يتفقان على أن الصيام الشرعي هو إمساك خاص يتميز عن مطلق الإمساك اللغوي بكونه مقيدًا بأركان وشروط شرعية محددة، وبكونه عبادة يُتقرَّب بها إلى الله تعالى بنية خالصة، وهو ما يفرّق بينه وبين مجرد الامتناع عن الطعام لأسباب دنيوية كالمرض أو الحمية.

وقد ورد فرض الصيام في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، وهي الآية التي دَلَّت على أن الصيام شَرِيعَةٌ قديمة عرفتها الأمم السابقة، وإن اختلفت تفاصيلها، وأن الحكمة العظمى منه هي تحقيق التقوى في

[1] أبو عبيدة، مجاز القرآن؛ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج٥، ص١٩٧٠. وقد استُعمل اللفظ في القرآن الكريم بهذا المعنى العام في قصة مريم عليها السلام.

[2] الجوهري، الصحاح، ج٥، ص١٩٧٠؛ النابغة الذبياني، الديوان، ص١١٥.

[3] النووي، المجموع شرح المهذب، ج٦، ص٢٤٧.

[4] الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ج١، ص٤٠٨.

النفس المسلمة. وجاءت أحاديث باب "ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم" من كتاب الشمائل المحمدية لتفصِّل هذا الأصل التشريعي العام، وتبيِّن كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يُطبِّق هذه العبادة في واقعه العملي اليومي، متنوعًا بين الفرض والنفل، مما يجعل دراسة هذه الأحاديث وشرح اللاري لها مُكَمِّلَةً ضرورية لفهم فقه الصيام فهمًا عمليًّا تطبيقيًّا، لا نظريًّا مجردًا فحسب.

ثالثًا: أنواع الصيام وأقسامه:

يمكن تقسيم الصيام في الشريعة الإسلامية إلى قسمين رئيسيين: الصيام الواجب، وأبرز صوره صيام شهر رمضان المبارك، وصيام الكفارات كصيام كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل الخطأ، وصيام النذر إذا التزمه المسلم بنفسه. والصيام المستحب، وهو ما تطوّع به النبي صلى الله عليه وسلم وحثّ عليه أمته دون إلزام، كصيام الاثنين والخميس، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصيام يوم عرفة لغير الحاج، وصيام يوم عاشوراء وتاسوعاء، وصيام ستة أيام من شوال .وهذا التقسيم الفقهي يتضح جليًّا من خلال أحاديث الباب المدروس، إذ تناولت في مجملها الصيام المستحب بأنواعه المتعددة التي واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما يعكس حرصه صلى الله عليه وسلم على الإكثار من نوافل العبادة تقربًا إلى الله تعالى فوق ما فُرض عليه، مع مراعاة عدم إثقال ذلك على أمته من بعده.

المبحث الرابع: دراسة وتحقيق أحاديث باب ما جاء في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم:

يتضمّن هذا الباب من كتاب الشمائل المحمدية ستة عشر حديثًا نبويًّا شريفًا، رواها الإمام الترمذي بأسانيده المتصلة، وتناولها الإمام اللاري بالشرح الوافي الجامع بين الدراية والرواية .وفيما يلي دراسة تحليلية وتحقيق علمي لهذه الأحاديث مجتمعة، مع إبراز أهم ما تضمّنه شرح اللاري من فوائد لغوية وحديثية وفقهية.

الحديث الأول: تقلّب صيامه صلى الله عليه وسلم بين الصوم والإفطار:

روى الترمذي بسنده عن عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: كان يصوم حتى نقول قد صام، ويفطر حتى نقول قد أفطر، وما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرًا كاملًا منذ قدم المدينة إلا رمضان. وقد أخرج هذا الحديث الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الصيام، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان[1]. وقد بيّن الشارح اللاري أن التعبير بصيغة الماضي في قولها قد صام دليل على تحقق وقوع الصيام فعلًا لا مجرد الظن به، وأن الرواية المشهورة لقولها حتى نقول بالنون الدالة على جماعة المتكلمين، وفي رواية

[1] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان، رقم (١١٥٦).

أخرى وردت بالتاء على صيغة الخطاب. وقد استنبط اللاري من قولها وما صام شهرًا كاملًا منذ قدم المدينة إلا رمضان أن عائشة رضي الله عنها إنما أخبرت عما شاهدته بنفسها في المدينة المنورة دون مكة المكرمة، أو أنها علمت أن حاله صلى الله عليه وسلم في مكة كان مختلفًا عن حاله في المدينة، وذلك لما يفهم من حديث أم سلمة الآتي في صيام شعبان ورمضان معًا[1]. كما استنبط من هذا الحديث فائدة فقهية مهمة، وهي جواز إطلاق لفظ رمضان دون إضافة كلمة شهر إليه، خلافًا لما نُسب إلى بعض أصحاب مالك من كراهة ذلك بدعوى أن رمضان من أسماء الله تعالى، وقد رجّح جمهور العلماء ومنهم الإمام النووي عدم صحة هذا القول،[2] إذ لم يثبت في ذلك دليل صحيح، بل ثبت في الصحيحين إطلاق لفظ رمضان دون إضافة في أحاديث كثيرة تجاوزت المائتين.

الحديث الثاني: وصف صيامه صلى الله عليه وسلم من رواية أنس بن مالك:

روى الترمذي عن أنس بن مالك أنه سُئل عن صوم النبي صلى الله عليه وسلم، فقال :كان يصوم من الشهر حتى يُرى أن لا يريد أن يفطر منه، ويفطر حتى نرى أن لا يريد أن يصوم منه شيئًا، وكنت لا تشاء أن تراه من الليل مصليًا إلا رأيته مصليًا، ولا نائمًا إلا رأيته نائمًا. وقد أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في صحيحه في كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم[3]. وقد أطال الشارح اللاري النفس في بيان حاصل معنى هذا الحديث، فذكر أن المراد أنك لا تشاء أن تراه مصليًا في وقت من الأوقات إلا رأيته مصليًا فيه، وذلك لأن زمان صيامه وقيامه صلى الله عليه وسلم كان متنوعًا متجددًا لا يتقيد بيوم معين من الشهر ولا بوقت معين من الليل، وإنما كان يتحقق صيامه في كل يوم من الشهر بحسب اختلاف الشهور، وكذا نومه وصلاته كانا متحققين في كل جزء من الليل بحسب اختلاف الليالي والأوقات. وقد نبّه الشارح إلى نكتة دقيقة، وهي أن العادة إذا تعيّن وقتها صارت عادة راتبة تخرج عن حقيقة العبادة التي ينبغي أن تكون متجددة النشاط والإخلاص، فكان صلى الله عليه وسلم يتعمّد تنويع أوقات عبادته لئلا تتحول إلى عادة جافة، وهذه من أدق الفوائد التي استخرجها اللاري من هذا الحديث.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس في التقلب بين الصوم والإفطار:

روى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول ما يريد أن يفطر منه، ويفطر حتى نقول ما يريد أن يصوم، وما صام شهرًا كاملًا منذ قدم

[1] أحمد، المسند، ج٤٤، ص١٣٥، رقم (٢٦٥١٧). قال محققو المسند: حديث صحيح، وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين.

[2] النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج٣، ص١٢٧؛ ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص١١٣. ورجّح النووي عدم صحة القول بأن رمضان من أسماء الله تعالى.

[3] البخاري، صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (١١٤١).

المدينة إلا رمضان. وقد أخرجه البخاري في كتاب الصوم ومسلم في كتاب الصيام[1]. وهذا الحديث يشترك في المعنى مع حديث عائشة الأول، وقد استفاد منه الشارح اللاري فائدتين مهمتين؛ الأولى: أن النفل المطلق لا يختص بزمان معين إلا ما ورد الشرع بالنهي عن صومه كأيام العيدين وأيام التشريق، فللمسلم أن يتنفل بالصيام في أي وقت شاء من غير حرج. والثانية: أنه يُعلم من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم الدهر كله على الرغم من قدرته على ذلك، وإنما كان يتركه تخفيفًا على أمته ورحمةً بها لئلا يشقّ عليها الاقتداء به في ذلك، وهذا من كمال شفقته صلى الله عليه وسلم بأمته ومراعاته لطاقاتها.

الحديث الرابع: صيامه صلى الله عليه وسلم شعبان ورمضان من رواية أم سلمة:

روى الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان. وقد قال الإمام الترمذي عقب هذا الحديث: هذا إسناد صحيح،[2] مشيرًا إلى أن بعض الرواة رووا هذا الحديث عن أبي سلمة عن عائشة بدلًا من أم سلمة، ورجّح إمكان أن يكون أبو سلمة قد روى الحديث عنهما معًا. وقد بيّن الشارح اللاري وجه تسمية شهر شعبان بهذا الاسم،[3] وأن الحكمة في إكثار صيامه صلى الله عليه وسلم في هذا الشهر تعود إلى عدة أوجه ذكرها العلماء[4]: منها أن الصيام الفائت من ثلاثة أيام كل شهر بسبب سفر أو غيره كان يجتمع فيقضيه صلى الله عليه وسلم في شعبان. ومنها أن شعبان شهر يغفل الناس عنه بين رجب المعظّم ورمضان المبارك، وهو شهر تُرفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحبّ النبي صلى الله عليه وسلم أن يُرفع عمله وهو صائم، وهذا ما رجّحه الحافظ ابن حجر باعتباره أصح ما ورد في هذا الباب من الأحاديث.

الحديث الخامس: صيامه شعبان كله أو جله من رواية عائشة:

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في شهر أكثر من صيامه في شعبان، كان يصوم شعبان إلا قليلًا، بل كان يصومه كله. وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. وقد وقف الشارح[5] اللاري عند التعارض الظاهر بين قولها إلا قليلًا وقولها بل كان يصومه كله، وجمع بينهما بأوجه متعددة؛ منها أن المراد أنه صلى الله عليه وسلم لا

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، رقم (١٩٧١)؛ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم (١١٥٧).

[2] الترمذي، الشمائل المحمدية؛ وانظر: أحمد، المسند، ج٤٤، ص١٣٥، رقم (٢٦٥١٧).

[3] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٢١٣.

[4] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٢١٥. وقد أخرج النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة حديث أسامة بن زيد في بيان هذه الحكمة.

[5] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)؛ مسلم، صحيح مسلم، رقم (١١٥٦).

يصوم منه قليلًا على وجه يظن الناظر معه أنه يصومه كله، فقولها بل كان مبالغة في بيان قلة إفطاره لا نفيًا تامًّا للإفطار[1]. ومنها أن يكون هذا خبرًا عن حاله صلى الله عليه وسلم في غير المدينة المنورة .ومنها أن يكون المراد صومه كل شعبان في مجموع سنين متعددة، بأن كان صائمًا في سنة عن أوله، وفي سنة أخرى عن أوسطه، وفي ثالثة عن آخره، فاجتمع من ذلك صيام الشهر كاملًا في مجموع السنوات وإن لم يصمه بكامله في سنة واحدة بعينها .وقد رجّح كثير من المحققين هذا الجمع الأخير لكونه أقرب إلى الجمع بين ظاهري الروايتين دون تكلّف.

الحديث السادس: صيامه ثلاثة أيام من غرة كل شهر وحكم صوم الجمعة:

روى الترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام، وقلما كان يفطر يوم الجمعة. وقد أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وحسّنه الترمذي، وصححه ابن عبد البر[2]. وقد بيّن الشارح اللاري أن الغرة هي ثلاث ليال من أول الشهر كما ذكره الجوهري في الصحاح[3]. أما مسألة صوم يوم الجمعة منفردًا فقد أثارت إشكالًا فقهيًّا مهمًّا تناوله الشارح بتفصيل، إذ ثبت النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصيام في حديث أبي هريرة عند الشيخين،[4] فكيف يُجمع بين هذا النهي وبين ظاهر حديث الباب الذي يفيد أنه قلما كان يفطر يوم الجمعة؟ وقد ذكر الشارح عدة أوجه للجمع، أرجحها: أنه صلى الله عليه وسلم كان يضمّ يوم الجمعة إلى ما قبله أو بعده من الأيام فلا يُفرده بالصيام، وبذلك يزول التعارض. وقد نقل الشارح عن البيهقي عن الإمام الشافعي رحمه الله أن كراهة إفراد الجمعة بالصيام إنما تختص بمن يُضعفه الصوم عن القيام بوظائف يوم الجمعة من الغسل والتبكير والذكر، وذكر الماوردي أن هذا هو مذهب الشافعي المعتمد[5].

الحديث السابع: تحريه صلى الله عليه وسلم صيام الاثنين والخميس وحكمته:

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى صوم الاثنين والخميس. كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: تُعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس، فأحب أن يُعرض عملي وأنا صائم. وقد أخرج حديث عائشة النسائي

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٢١٤.

[2] أحمد، المسند، ج٦، ص٤٠٦، رقم (٣٨٦٠)؛ أبو داود، السنن، كتاب الصيام، رقم (٢٤٥٠)؛ الترمذي، الجامع، رقم (٧٤٢)؛ ابن ماجه، السنن، رقم (١٧٢٥). وحسّنه الترمذي وصححه ابن عبد البر.

[3] الجوهري، الصحاح، ج٢، ص٧٦٨. والغرر: ثلاث ليال من أول الشهر كما ذكره الجوهري.

[4] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة، رقم (١٩٨٥)؛ مسلم، صحيح مسلم، رقم (١١٤٤). وفيه النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصيام.

[5] البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج٦، ص٣٧٥؛ الماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص٤٧٨.

والترمذي وابن ماجه، وأخرج حديث أبي هريرة أحمد والترمذي وحسّنه[1]. وقد بيّن الشارح اللاري معنى التحري بأنه طلب الأحرى أو التعهد، والمراد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في وقوع صيام هذين اليومين على الوجه الأكمل، أو أنه كان يتعهدهما فينتظرهما ولا يفرّط في صيامهما. ووجه اختيار هذين اليومين بالذات يتضح جليًّا من حديث أبي هريرة، إذ إن الأعمال تُعرض على الله تعالى في هذين اليومين تحديدًا، فأحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون في حال عبادة وصيام حين يُعرض عمله تشريفًا لهذه المناسبة وتعظيمًا لها. وقد نبّه الشارح إلى أن هذا الحديث قد يُظن أنه ينافي ما رواه البخاري عن عائشة حين سألها علقمة هل كان يخص من الأيام شيئًا فقالت لا،[2] ودفع هذا التعارض بأن السؤال في حديث علقمة كان عن الأيام الثلاثة من كل شهر لا عن الاثنين والخميس تحديدًا.

الحديث الثامن: تنويعه صلى الله عليه وسلم لأيام الصيام بين الشهرين:

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس. وقد أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن[3]. وقد استجلى الشارح اللاري الحكمة من هذا التنويع، فذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحرص على المداومة على العبادة مع تنويع أيامها حتى لا تتحول إلى عادة راسخة يُفقد معها معنى التجدد والإخلاص في العبادة، فكان يختار في كل شهر ثلاثة أيام متتالية مختلفة عن الأيام التي يختارها في الشهر الذي يليه، وهذا من دقيق فقهه صلى الله عليه وسلم في تحقيق التوازن بين المداومة على العبادة وتجنب رتابتها .وقد تطرّق الشارح أيضًا إلى مسألة لغوية دقيقة في إعراب أسماء الأيام وضبطها، مستشهدًا بأقوال النحاة كالرضي وسيبويه في هذا الباب،[4] مما يعكس تمكّنه من علوم العربية إلى جانب تخصصه الحديثي والفقهي.

الحديث التاسع: تأكيد كثرة صيامه شعبان من طريق أخرى:

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها من طريق أبي مصعب المدني عن مالك بن أنس قالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في شهر أكثر من صيامه في شعبان[5]. وهذا الحديث وإن اتفق في معناه مع الحديث الخامس إلا أنه ورد من طريق مستقل عبر الإمام مالك بن

[1] النسائي، السنن، كتاب الصيام، رقم (٢٣٦١)؛ الترمذي، الجامع، رقم (٧٤٥)، (٧٤٧).

[2] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب هل يخص شيئًا من الأيام، رقم (١٩٨٧).

[3] الترمذي، الجامع، كتاب الصوم، رقم (٧٤٦)، وقال: هذا حديث حسن.

[4] شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٦٩. وذكر الرضي خلافًا نحويًّا في إعراب أسماء الأيام الغالبة كالاثنين والثلاثاء.

[5] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم (١١٥٦).

أنس رحمه الله، مما يزيد الحديث قوةً وثبوتًا لتعدد طرقه ورواته، وهو ما نبّه إليه الشارح مؤكدًا أهمية تعدد الأسانيد في تقوية المتون الحديثية عند المحدثين[1].

الحديث العاشر: إطلاقه صلى الله عليه وسلم صيام ثلاثة أيام دون تعيين:

روى الترمذي عن معاذة قالت: قلت لعائشة: أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر؟ قالت: نعم. قلت: من أيه كان يصوم؟ قالت: كان لا يبالي من أيه صام. وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر[2]. وهذا الحديث يظهر منه تعارض ظاهري مع الأحاديث السابقة التي عيّنت بعض الأيام كالغرة وأيام الاثنين والخميس، وقد وفّق الشارح اللاري بين هذه الروايات بجمع محكم، فذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر من غير تعيين راتب دائم، فكل صحابي من رواة هذه الأحاديث كان يروي ما شاهده من نوع معين من هذا الصيام في وقت معين، بينما عائشة رضي الله عنها التي طالت صحبتها للنبي صلى الله عليه وسلم كانت قد شاهدت جميع هذه الأنواع من الصيام في أوقات مختلفة فأطلقت القول ولم تُقيّده بنوع بعينه. وقد رجّح الإمام النووي هذا الجمع،[3] وذكر أن الحكمة في عدم مداومته صلى الله عليه وسلم على ثلاثة معينة هي لئلا يُظن تعيّنها فتصير فرضًا لازمًا.

الحديث الحادي عشر: صيامه صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وتاريخ تشريعه:

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان عاشوراء يومًا تصومه قريش في الجاهلية، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما افتُرض رمضان كان رمضان هو الفريضة وتُرك عاشوراء، فمن شاء صامه ومن شاء تركه. وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. وقد استجلى الشارح اللاري من هذا الحديث مسائل متعددة[4]؛ أولها مسألة لغوية تتعلق بتحديد المراد بيوم عاشوراء، وهل هو اليوم العاشر من المحرم أم التاسع منه، وقد رجّح كونه العاشر مستندًا إلى أقوال أهل اللغة في اشتقاق الكلمة .وثانيها مسألة فقهية خلافية مهمة، وهي هل كان صيام عاشوراء فرضًا قبل رمضان ثم نُسخ، أم لم يكن فرضًا في أي وقت؟ وقد ذكر الشارح أن المشهور عند جمهور الشافعية هو القول الثاني، أي أنه لم يكن فرضًا قط بل كان سنة

[1] الترمذي، الجامع؛ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم (١١٥٦).

[2] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١١٦٠).

[3] النووي، شرح صحيح مسلم، ج٨، ص٤٩. وذكر أن الحكمة في عدم التعيين ألا يُظن وجوب أيام بعينها.

[4] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، رقم (٢٠٠٢)؛ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم (١١٢٥).

مؤكدة،[1] بينما ذهب الحنفية وبعض الشافعية إلى أنه كان فرضًا ثم نُسخ برمضان، وقد استند الشارح في ترجيحه إلى ظاهر جملة كان رمضان هو الفريضة الواردة في الحديث، والتي تفيد قصر الفريضة في رمضان دون غيره .وثالث هذه المسائل تنبيهه على أن كثيرًا مما يُروى في فضل يوم عاشوراء من أعمال كالاكتحال والادّهان وطبخ الحبوب هي أحاديث موضوعة لا أصل صحيح لها، بل قال بعض أئمة الحديث إن الاكتحال في هذا اليوم بدعة ابتدعتها فرقة متأخرة،[2] وهو تنبيه علمي دقيق يعكس حرص الشارح على تنقية العقيدة الشعبية من الشوائب والبدع الدخيلة.

الحديث الثاني عشر: قاعدة المداومة على العمل من رواية علقمة:

روى الترمذي عن علقمة قال: سألت عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخص من الأيام شيئًا؟ قالت: كان عمله ديمة. وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. وقد بيّن الشارح اللاري أن الديمة[3] في أصلها مطر يدوم بلا رعد ولا برق ويكون فيه سكون واستمرار،[4] فاستُعيرت هذه اللفظة لوصف عمله صلى الله عليه وسلم بأنه كان دائمًا مستمرًّا لا ينقطع، مع اتسامه بالاعتدال والاقتصاد دون إفراط ولا تفريط، وهذا يتوافق مع الحديث الآخر الذي ذكره الترمذي في هذا السياق: وأيكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيقه، مشيرًا إلى أن عبادته صلى الله عليه وسلم كانت تفوق طاقة أصحابه رضي الله عنهم مع كونها مبنية على الاستمرار المعتدل لا على الإفراط المنقطع.

الحديث الثالث عشر: أمره صلى الله عليه وسلم بالاعتدال فيما تُطاق العبادة:

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي امرأة، فقال: من هذه؟ قلت: فلانة، لا تنام الليل، فذكرت من صلاتها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عليكم من الأعمال بما تطيقون، فوالله لا يمل الله حتى تملوا، وكان أحب الأعمال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما داوم عليه صاحبه. وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. وقد استجلى الشارح اللاري معنى قوله[5] لا يمل الله حتى تملوا بيانًا دقيقًا، فذكر أن الملل لا يجوز

[1] النووي، المجموع شرح المهذب، ج٦، ص٣٨٣؛ ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص١٠٣. والمشهور عند الشافعية أنه لم يكن فرضًا قط بل سنة مؤكدة.

[2] ابن الجوزي، الموضوعات، ج٢، ص٢٠٤؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٥، ص٢٩٩. وقد نصّ ابن تيمية على أنه لم يرد في ذلك حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[3] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب هل يخص شيئًا من الأيام، رقم (١٩٨٧)؛ مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم (٧٨٣).

[4] الجوهري، الصحاح، ج٥، ص١٩٢٤. والديمة في أصلها مطر يدوم بلا رعد ولا برق.

[5] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، رقم (٤٣)؛ مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم (٧٨٤).

نسبته إلى الله سبحانه وتعالى، وإنما المعنى المراد أن الله تعالى لا يترك ثواب العمل وجزاءه ما لم يترك العبد العمل، فالملال هنا كناية عن الترك الذي هو مسبَّب عنه في العادة. وذكر وجهًا آخر، وهو أن هذا التعبير من باب المقابلة اللفظية والازدواج البلاغي،[1] وهو أن يُذكر أحد اللفظين موافقًا للآخر في الصيغة وإن خالفه في المعنى الحقيقي، كما في قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها، أي فجازوهم على اعتدائهم، فعُبّر عن الجزاء بلفظ الاعتداء ليزدوج اللفظ مع سابقه .وهذا التحليل البلاغي الدقيق يُظهر تمكّن الشارح من علم المعاني والبيان إلى جانب تخصصه الحديثي.

الحديث الرابع عشر: أحب الأعمال إلى الله من رواية أبي صالح:

روى الترمذي عن أبي صالح قال: سألت عائشة وأم سلمة: أي العمل كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالتا: ما ديم عليه وإن قلّ. وقد أخرجه الإمام أحمد والترمذي وحسّنه. وهذا الحديث يؤكد[2] المعنى الذي تضمّنه الحديث الثاني عشر من قاعدة المداومة على العمل، وقد استدل به الشارح على أن معيار محبوبية العمل عند الله تعالى ليس بكثرته أو ضخامته، وإنما باستمراره ودوامه وإن كان قليلًا في ظاهره، وهي قاعدة تربوية عظيمة الأثر في بناء النفس المؤمنة على الثبات والاستقامة بعيدًا عن نوبات الحماس المنقطعة.

الحديث الخامس عشر: صلاته صلى الله عليه وسلم الليل من رواية عوف بن مالك:

روى الترمذي عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فاستاك، ثم توضأ ثم قام يصلي، فقمت معه، فبدأ فاستفتح البقرة، فلا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوّذ، ثم ركع فمكث راكعًا بقدر قيامه، ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة يفعل مثل ذلك. وقد أخرجه أحمد وأبو داود،[3] وقال الألباني: إسناد صحيح، رجاله ثقات[4]. وقد أبدى الشارح اللاري تعجبًا لغويًّا وترتيبيًّا من إيراد هذا الحديث في باب الصيام دون باب الصلاة الذي يبدو أنسب لموضوعه، ورجّح أن هذا ربما وقع من تصرف النساخ عند نسخ المخطوطات، أو أن بعض النسخ الأصلية لم يكن فيها تمييز واضح بين أبواب الصلاة والصيام بل

[1] ابن رجب، فتح الباري لابن رجب، ج١، ص١٦٦؛ ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٠٢. وذكرا أن الملل نُسب إلى الله على سبيل المقابلة اللفظية والازدواج البلاغي.

[2] أحمد، المسند، ج٤٠، ص٤٧، رقم (٢٤٠٤٣)؛ الترمذي، الجامع، كتاب الأدب، رقم (٢٨٥٦)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

[3] أحمد، المسند، ج٣٩، ص٤٠٥، رقم (٢٣٩٨٠)؛ أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، رقم (٨٧٣).

[4] الألباني، صحيح أبي داود، ج٤، ص٢٧، رقم (٨١٧). وقال: إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.

وردت جميع هذه الأحاديث في ذيل باب العبادة العام، وحينئذ فلا إشكال في هذا الترتيب [1].ومن أهم فوائد هذا الحديث الفقهية والتربوية: أن صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل كانت تجمع بين طول القراءة وتدبّر معاني الآيات والتوقف عند آيات الرحمة للدعاء وسؤال الله من فضله، وعند آيات العذاب للاستعاذة والتحصن، وأن مدة الركوع كانت تُقارب مدة القيام في الطول، مما يدل على شدة خشوعه صلى الله عليه وسلم وطول تعبده في صلاة الليل.

خلاصة تحليلية لأحاديث الباب:

يتبيّن من خلال هذه الدراسة التحليلية لأحاديث الباب الستة عشر أن هَدي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام كان يتسم بسمات جوهرية متكاملة، أبرزها: التنوع في أنواع الصيام بين الفرض والنفل دون التزام برتابة واحدة، والحرص على المداومة مع تجنب الرتابة المفرطة التي قد تُفقد العبادة روحها، والتيسير على الأمة بعدم إلزامها بما لا تطيقه من العبادات المرهقة، والتوازن الدقيق بين حق الله تعالى وحق النفس والأهل، وقد أبرز شرح الإمام اللاري هذه المعاني كلها ببراعة منهجية جمعت بين دقة الرواية وعمق الدراية، وبين التحليل اللغوي والاستنباط الفقهي، بما يجعل هذا الشرح مرجعًا علميًّا رصينًا يستحق مزيدًا من الدراسة والتحقيق والنشر الأكاديمي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأحاديث الستة عشر، على تنوع رواتها وتعدد أسانيدها، تتكامل فيما بينها لترسم صورة متكاملة الأبعاد لهَدي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام، فلا يُفهم أحدها فهمًا صحيحًا بمعزل عن غيره، وهذا ما أدركه الشارح اللاري إدراكًا دقيقًا حين كان يربط بين الأحاديث المتقاربة في معناها، ويوجّه القارئ إلى مواضع التكامل والتفصيل بينها، وهو منهج علمي رصين يحتذيه المحققون المعاصرون في تناول النصوص الحديثية المتشابهة موضوعيًّا.

النتائج:

- أولاً: إمامة الإمام الترمذي وعلوّ كعبه في الحديث النبوي، إذ أثبت البحث أن الإمام الترمذي كان حافظًا ناقدًا جامعًا للحديث وراويًا ثقةً متفقًا عليه، وأن كتابه الشمائل المحمدية يُعدّ أحد أنفس الكتب وأجمعها في بابه، حتى شهد له أئمة العلم جيلًا بعد جيل. وقد ضمّ الباب المدروس ستة عشر حديثًا تجلّت فيها أوجه هَدي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام تجليًّا دقيقًا شاملًا، ما بين الصيام الفرض والنفل، والمداومة عليه بأنواعه المتعددة.

[1] القاري، جمع الوسائل في شرح الشمائل، ج٢، ص١١٠. وذكر أن إيراد هذا الحديث في هذا الباب ربما وقع من تصرف النساخ والكتّاب، وقيل: وقعت جميع أحاديث هذا الفصل في ذيل باب العبادة العام في بعض النسخ الأصلية المقروءة على المصنف.

- ثانيًا: القيمة العلمية الرفيعة لشرح اللاري، إذ كشف البحث أن شرح العلّامة اللاري على الشمائل يمتاز بالتعمّق العلمي والاتساع المعرفي، إذ جمع بين العناية بالرواية وضبط النصوص، والاهتمام بالدراية وبيان معاني الألفاظ وتحليل تراكيبها النحوية والبلاغية، والاستطراد في المسائل الفقهية الخلافية مع الترجيح والموازنة بين مذاهب العلماء، بما يجعله نموذجًا رفيعًا لمنهجية الشرح المتكاملة عند علماء القرن العاشر الهجري.

- ثالثًا: غنى أحاديث الباب وتنوّعها، إذ تضمّنت أحاديث الباب وصفًا شاملًا لهَدي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام، من حيث عدم التزامه بصيام شهر كامل غير رمضان، وإكثاره من الصيام في شعبان، وصيامه الأيام البيض والغرة وأيام الاثنين والخميس، وصيامه يوم عاشوراء، وقاعدته الجامعة في العبادة بالمداومة وإن قلّت.

- رابعًا: التوفيق بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا، إذ أظهرت الدراسة براعة اللاري في الجمع والتوفيق بين الروايات المتعارضة ظاهرًا، كالتوفيق بين روايات صيام شعبان كله وروايات صيام أكثره، وبين روايات تعيين أيام الصيام وروايات إطلاقها، مستعينًا بأقوال أئمة الحديث والفقه في كل مسألة على حدة.

- خامسًا: إسهام هذا البحث في التعريف بشخصية الإمام اللاري التي لا تزال تستحق مزيدًا من الدراسة، إذ جمع في شخصه بين التخصص الحديثي والفقهي واللغوي والعقلي، وكانت رحلاته العلمية بين لار وحلب ومكة وآمد قد أثّرت في تكوينه المعرفي تأثيرًا بالغًا يستحق أن يُدرس بمزيد من التفصيل في أبحاث لاحقة.

وفي الختام، يمثّل هذا البحث إضافة علمية متواضعة تُسهم في إحياء هذا التراث العلمي الإسلامي الأصيل، وإبراز ما يحتضنه من عِبَر ودلالات وفوائد لا تزال حيّة يستضيء بها المسلم في عبادته وسلوكه اليومي، والله الموفّق والهادي إلى سواء السبيل.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصّل إليها هذا البحث، يوصي الباحث بما يأتي:

- أولاً: ضرورة العمل على تحقيق شرح الإمام اللاري على كتاب الشمائل المحمدية كاملًا في إطار مشروع أكاديمي مؤسسي، بالاستناد إلى النسخ الخطية المتاحة وإخضاعها لمعايير التحقيق العلمي الدقيق التي تراعي ضبط النص ومقابلة النسخ.

- ثانيًا: دراسة المنهج العلمي للإمام اللاري من خلال مؤلفاته الأخرى كشرحه على الأربعين النووية وحاشيته على تفسير البيضاوي، لاستجلاء ملامح منهجه الكلية في علوم الحديث والتفسير والفقه، ومقارنتها بمنهجه في شرح الشمائل.
- ثالثًا: ضرورة إجراء دراسات مقارنة بين شرح اللاري وشروح معاصريه على الشمائل المحمدية، كشرح علي القاري والباجوري، لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين مناهج هؤلاء الشراح، وإبراز ما تميّز به كل منهم.
- رابعًا: الاهتمام بالتراث العلمي للعلماء الذين جمعوا بين المشرق والمغرب في رحلاتهم العلمية كاللاري، لما في ذلك من إثراء للتنوع المعرفي الإسلامي وكشف شبكات العلم والتواصل الحضاري بين الحواضر الإسلامية المختلفة.
- خامسًا: أن تُفرد الجامعات الإسلامية مقررات متخصصة لدراسة كتاب الشمائل المحمدية وشروحه المعتمدة، بوصفه مصدرًا نفيسًا لمعرفة هَدي النبي صلى الله عليه وسلم في شتى شؤون الحياة اليومية.
- سادسًا: أن تبادر المجلات العلمية المحكّمة المتخصصة في علوم الحديث إلى تخصيص ملفات موضوعاتية لنشر الدراسات المتعلقة بتحقيق كتب التراث الحديثي وشروحها، وتشجيع الباحثين على الانكباب على هذا الميدان الحيوي.
- سابعًا: ضرورة تشجيع الطلاب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه على اختيار موضوعات أطروحاتهم من مجال تحقيق التراث الإسلامي المخطوط، ووضع الآليات الداعمة لذلك من حيث توفير المخطوطات وتيسير الوصول إليها للباحثين.
- ثامنًا: يقترح الباحث أن تتناول الدراسات المستقبلية تحقيق أبواب أخرى من شرح اللاري على الشمائل، ودراسة مقارنة بين هَدي النبي صلى الله عليه وسلم في الصيام من خلال جميع مصادر الشمائل النبوية المتعددة، والكشف عن مخطوطات اللاري الأخرى وتوثيقها توثيقًا علميًّا دقيقًا.

قائمة المراجع والمصادر:

- ابن الجوزي، عبد الرحمن. (1966). الموضوعات (عبد الرحمن محمد عثمان، محقق؛ ط. 2). المكتبة السلفية.
- ابن تيمية، أحمد. (1995). مجموع الفتاوى (عبد الرحمن بن محمد، محقق). مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن حبان، محمد. (1973). الثقات (محمد عبد المعيد خان، محقق). دائرة المعارف العثمانية.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (1959). فتح الباري شرح صحيح البخاري (محب الدين الخطيب، محقق). دار المعرفة.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (1984). تهذيب التهذيب. دار الفكر.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد. (2002). لسان الميزان (عبد الفتاح أبو غدة، محقق). دار البشائر الإسلامية.
- ابن حنبل، أحمد. (2001). المسند (شعيب الأرنؤوط وآخرون، محققون). مؤسسة الرسالة.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن. (1996). فتح الباري شرح صحيح البخاري. مكتبة الغرباء الأثرية.
- ابن شهبة، عبد الحي. (1986). شذرات الذهب في أخبار من ذهب (محمود الأرناؤوط، محقق). دار ابن كثير.
- ابن كثير، إسماعيل. (1988). البداية والنهاية (علي شيري، محقق). دار إحياء التراث العربي.
- ابن ماجه، محمد. (د.ت.). السنن (محمد فؤاد عبد الباقي، محقق). دار إحياء الكتب العربية.
- أبو داود، سليمان. (د.ت.). السنن (محمد محيي الدين، محقق). المكتبة العصرية.
- أبو عبيدة، معمر. (1961). مجاز القرآن (محمد سزكين، محقق). مكتبة الخانجي.
- الاسترابادي (الرضي)، محمد. (1996). شرح الرضي على الكافية (يوسف حسن عمر، محقق؛ ط. 2). منشورات جامعة قاريونس.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (2002). صحيح أبي داود. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.
- الأنصاري، زكريا. (د.ت.). أسنى المطالب في شرح روض الطالب. دار الكتاب الإسلامي.
- الباجوري، إبراهيم. (2000). المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية. دار السلام.
- البخاري، محمد. (2001). الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري) (محمد زهير الناصر، محقق). دار طوق النجاة.
- البيهقي، أحمد. (1991). معرفة السنن والآثار (عبد المعطي قلعجي، محقق). دار الوعي.
- الترمذي، محمد. (1991). الشمائل المحمدية (سيد عباس الجليمي، محقق؛ ط. 2). مؤسسة الكتب الثقافية.
- الترمذي، محمد. (1998). الجامع (سنن الترمذي) (بشار معروف، محقق). دار الغرب الإسلامي.

- الجوهري، إسماعيل. (1986). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (أحمد عطار، محقق؛ ط. 4). دار العلم للملايين.
- حاجي خليفة، مصطفى. (د.ت.). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار إحياء التراث العربي.
- الخليلي، خليل. (1989). الإرشاد في معرفة علماء الحديث (محمد سعيد عمر، محقق). مكتبة الرشد.
- الذهبي، محمد. (1963). ميزان الاعتدال في نقد الرجال (علي محمد البجاوي، محقق). دار المعرفة.
- الذهبي، محمد. (1985). سير أعلام النبلاء (شعيب الأرنؤوط وآخرون، محققون؛ ط. 3). مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد. (2003). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (بشار معروف، محقق). دار الغرب الإسلامي.
- الردادي، خالد. (2007). المدخل إلى علم الشمائل النبوية. دار المنهاج.
- الزركلي، خير الدين. (2002). الأعلام: قاموس تراجم (ط. 15). دار العلم للملايين.
- السخاوي، محمد. (1999). الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (إبراهيم باجس، محقق). دار ابن حزم.
- السخاوي، محمد. (د.ت.). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. منشورات دار مكتبة الحياة.
- طاشكبري زاده، أحمد. (1975). الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية. دار الكتاب العربي.
- علي القاري، علي. (1899). جمع الوسائل في شرح الشمائل. المطبعة الأميرية.
- الغزي، نجم الدين. (1997). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (خليل المنصور، محقق). دار الكتب العلمية.
- الماوردي، علي. (1999). الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (علي معوض وعادل عبد الموجود، محققان). دار الكتب العلمية.
- المحبي، محمد أمين. (د.ت.). خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. دار صادر.
- المزي، يوسف. (1980). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (بشار معروف، محقق). مؤسسة الرسالة.

- مسلم بن الحجاج. (د.ت.). الجامع الصحيح (صحيح مسلم) (محمد فؤاد عبد الباقي، محقق؛ 5 أجزاء). دار إحياء التراث العربي.
- النابغة الذبياني، زياد. (د.ت.). الديوان (محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق؛ ط. 2). دار المعارف.
- النسائي، أحمد. (1986). السنن (المجتبى) (عبد الفتاح أبو غدة، محقق؛ ط. 2). مكتب المطبوعات الإسلامية.
- النووي، يحيى. (1972). شرح صحيح مسلم (المنهاج) (ط. 2). دار إحياء التراث العربي.
- النووي، يحيى. (د.ت.-أ). المجموع شرح المهذب. دار الفكر.
- النووي، يحيى. (د.ت.-ب). تهذيب الأسماء واللغات. دار الكتب العلمية.